عِلْمُ المَكِّيِّ وَالمَدَنِيِّ

دِرَاسَةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ فِي الْمَفهومِ وَالخَصائِصِ

السيد زين العابدين المقدس الغريفي
الحوزة العلمية - النجف الأشرف

ملخص البحث

الحديث عن علم المكي والمدني من سور وآيات القرآن الكريــم، حديث متشعب يرجع الى بدايات البحث القرآني، وقد اهتم به علماء المسلمين اهتماما بالغا وأفرد له المتخصصون فصولاً مطولة في كتبهم، وكان لهم فيه سجالات وجدل محتدم يصب اكثره في المباحث الكلامية.

في هذا البحث المركز، يحاول سماحة الباحث تسليط الضوء على هذه المسألة من وجهة نظر علمية ومنطقية وروائية لاخلل فيها،فهو يوضح مفهوم المصطلحَيْنِ وعدم وجود تباين بينهما، ويناقش المصادر المعتمدة في تمييز المكي والمدني ثم يعرج على خصائص النوعين ويضرب أمثلة على رد شبهات أعداء الاسلام في الأمر، وأخيراً يخلص الى ما توصل اليه من النتائج.

• يعد القرآن الكريم أهم وثيقة واصلة إلى المسلمين؛ بلحاظ كونه يمثل المعجزة الخالدة التي تثبت حقانيـــة الرسالة المحمدية وتبرهن على صدق دعوته من جهة، ويمثل من جهة أخرى أقدم وثيقة دستورية وتشريعية متفق على صدورها بينهم.

وبذلك يتميز الدين الإسلامي عن غيره من الأديان السماوية السابقة بوجود الحجة المستمرة إلى يوم القيامة؛ التي تحفظ لهذا الدين تعاليمه وأحكامه من جهتي العقيدة والشريعة.

ولهذا أتجه البحث بينهم إلى تفسيره والكشف عن مدلول ألفاظه، كما بذلوا جهوداً في تدوين تاريخه والتصنيف في علومه وقواعد تفسيره، فكل هذه أدوات تعين المفسر على الكشف عن مراد الله تعالى في كتابه وإيضاحه بحسب ما يمتلك من قدرات وقابليات.

ويمثل البحـــث، في تاريخ القرآن الكريم، حلقة مهمة عند المفسر؛ إذ أن تحديد زمان الصدور ومكانـــه وما يحيط به من ظروف يعد من القرائن المهمة التي تعين المفسر وتساعده على تحديد مدلول الآية وبالتالي التوفيق بينها وبين أخواتهـــا من سائر الآيـــات، فتحدد الناسخ من المنسوخ، وتوضح المجمل وتحكم المتشابه في الجملة.

ويعدّ البحث في (المكي والمدني) من أهم مباحث تاريخ القرآن الكريم، إذ أنه يكشف عن فوائد كثيرة سواء أخذ على مستوى المرحلة الزمنية أم على مستوى مكان النزول، وسوف نعرض لها أثناء البحث.

ولهذا فقد أهتم علماء الإسلام بـــه اهتماماً بالغاً وأفرد لـــه المتخصصون في علوم القرآن مباحثاً وفصولاً ضمن كتبهم وبحثوا ماهيته وخصائص السور المكيـــة والمدنية وطرق الكشف عنها وما يرتبط به من شبهات وإثارات من قبل أعداء القرآن وخصوم الدين من الكفار والمعاندين.

ومن الجدير بالذكر إنه لم يرد لفكرة (المكي والمدني) ذكر في عصر نزول النص؛ لعدم الحاجة إليه والاكتفاء بوجود المبين الواقعي وهو الرسول الأكرم ﷺ[1] عن بذل الجهد في اعمال أدوات تكشف عن

مدلول النص القرآني، فالقدرة على تحصيل المراد القطعي للآيات الشريفة يغني عن أعمال وسائل ظنية مهما قويت.

أما بعد رحيل الرسول الأعظم ﷺ وتفرق المسلمين بفعل العوامل السياسية والاجتماعية مما أدى إلى بروز اجتهادات وآراء في قبال النص، فظهرت الحاجة إلى البحث عن أدوات تساعد على تفسير القرآن وفهم مراد الله تعالى من آياته، وأبرزها ما يسمى بـ (علوم القرآن) حيث أسس لها القرآن نفسه في آيات كثيرة كقوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۘ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ ﴾ [سورة آل عمران: ٧]، وقوله تعالى: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ۗ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾[سورة البقرة: ١٠٦] ونحوها.

وبُينت على لسان أهل البيت عليهم السلام وبعض أعلام الصحابة كابن عباس وابن مسعود وابي بن كعب رضي الله عنهم وأضرابهم كالناسخ والمنسوخ والمحكم والمتشابه والنزول والتنزيل وأسبابه ونحوها، بيد إنه لم يكن لعلم المكي والمدني ظهور واضح في ذلك العصر سوى ما يمكن أن نستظهره من أقوال أمير المؤمنين عليه السلام كقوله:

((ما نزلت عليه آية في ليل ولا نهار، ولا سماء ولا أرض، ولا دنيا وآخرة، ولا جنّة ولا نار، ولا سهل ولا جبل، ولا ضياء ولا ظلمة، إلاّ أقرأنيها وأملأها عليَّ، فكتبتها بيدي، وعلّمني تأويلها وتفسيرها، وناسخها ومنسوخها، ومحكمها ومتشابهها، وخاصّها وعامّها، وكيف نزلت؟، وأين نزلت، وفيم نزلت إلى يوم القيامة))[٢]، فقوله: (أين نزلت) يتضمن الدلالة على علمه بمكان النزول سواء كان في مكة أم في المدينة أم في غيرهما.

بل روي مسنداً من طرق العامة عَنِ الضَّحَّاكِ أنه قال: ((أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ دَخَلَ مَسْجِدَ الْكُوفَةِ، فَإِذَا قَاصٌّ يَقُصُّ، فَقَامَ عَلَى رَأْسِهِ فَقَالَ: يَا هَذَا تَعْرِفُ النَّاسِخَ مِنَ الْمَنْسُوخِ؟. قَالَ: لَا. قَالَ: أَفَتَعْرِفُ مَدَنِيَّ الْقُرْآنِ مِنْ مَكِّيِّهِ؟. قَالَ: لَا. قَالَ: هَلَكْتَ وَأَهْلَكْتَ))[٣].

وقد روي عن الإمام الصادق عليه السلام نصاً صريحاً يدل على أن الفرد لا يكون عالماً بكتاب الله تعالى إلا إذا كان محيطاً بالمكي والمدني من الآيات القرآنية ونحوه من الجهات والحيثيات الأخرى[٤].

ولهذا صرح الشيخ المفيد رحمه الله بان جمع الإمام علي عليه السلام للقرآن قائم على تقديم المكي على المدني حسب ترتيب نزوله بقوله: ((وقد جمع أمير المؤمنين عليه السلام القرآن المنزل من أوله إلى آخره و ألفه بحسب ما وجب من تأليفه فقدم المكي على المدني و المنسوخ على الناسخ و وضع كل شيء منه في محله))[٥].

وقد صنف علماؤنا المتقدمون رضي الله عنهم الكتب في تاريخ القرآن ونزوله وتنزيله المتضمن لعلم المكي والمدني، وأهم من صنف في هذا الباب: الشيخ محمد بن خالد البرقي بعنوان (التنزيل والتعبير) والشيخ علي بن الحسن بن فضال بعنوان (كتاب التنزيل)[٦] والشيخ محمد بن أحمد بن إبراهيم الكوفي الصابوني بعنوان (كتاب تفسير معاني القرآن وتسمية أصناف كلامه)[٧]، والشيخ محمد بن مسعود العياشي بعنوان (كتاب التنزيل)[٨]، والشيخ علي بن إبراهيم بن هاشم بعنوان (كتاب اختيار القرآن و رواياته)[٩]، والشيخ محمد بن محمد بن النعمان بعنوان (كتاب البيان في تأليف القرآن)[١٠] وغيرهم ممن صنفوا في هذا المضمار، مما يدل على جهود علماء الإمامية في اثراء هذا الحقل واغناء المكتبة الإسلامية عن البحث فيه، ولذا تجد أن كثيراً من الرواة الذين يستند اليهم العامة من المذاهب الإسلامية في نقل المعارف القرآنية هم من الشيعة لسبقهم في التصنيف والتأليف في شتى حقول المعرفة الإسلامية بل لهم السبق في تأسيس المكتبات العملاقة في بعض البلدان كبغداد والقاهرة[١١].

وبعد هذا البيان الموجز أقول:

إن دراسة المكي والمدني، تارة يراد منها معرفة تاريخ نزول السور والآيات القرآنية فتكون التسمية من باب التغليب لعلمنا بنزول بعض السور في بلدان وأمصار أخرى كما حصل في أثناء الحروب والغزوات.

وتارة يراد منها معرفة تاريخ التشريع

القرآني، فأن الأسلوب الذي سار عليه القرآن في مكة يختلف عن الأسلوب الذي سار عليه في المدينة تبعاً للتدرج في التنزيل والتبليغ وإن كانا يشتركان ويتشابهان في البلاغة والفصاحة والاعجاز.

وتارة يراد منها معرفة خصائص أخرى غير مرتبطة مباشرة بالتشريع، كمعرفة أساليب التحدي في البلاغة والبيان ونحوها.

وعليه فإن البحث عن المكي والمدني ليس توقيفياً بل هو خاضع للظنون والاجتهادات، ولأجل ذلك وقع الخلاف بين الأعلام في بعض جزئياته.

ولهذا أقتضى أن تقسم هذه الدراسة الموجزة على مباحث أربعة:

المبحث الأول:

مفهوم علم المكي والمدني والغاية منه:

يمثل هذا البحث أحد موضوعات علوم القرآن الحيوية والمهمة التي لها ثمرات كثيرة على مستوى العقيدة والشريعة، مما دفعني إلى التفصيل في بعض مطالبه وتتبع بعض جوانبه وحيثياته عبر تجميع العناصر والأجزاء ذات الصلة وعرضها بأسلوب علمي من خلال بيان تمام الارتباط بينها والتوفيق بين سور القرآن الكريم وآياته ونقض دعاوى التعارض والاختلاف بينها، بما يمكن أن يسهم في رفد المعارف القرآنية.

وقبل الولوج في بيان ذلك لابد من استعراض مفهوم المكي والمدني والغاية منه لتحديد المبادئ التصورية لهذا العلم، ومنح صورة واضحة للدارس تمهيدا للمباحث القادمة، ولذا قسم على مطالب ثلاثة:

المطلب الأول: مفهوم المكي والمدني.

اختلف العلماء في تمييز المكي والمدني على اتجاهات ثلاثة[١٢] بل أربعة[١٣]:

الاتجاه الأول:

إن المكي ما نزل في مكة[١٤] وضواحيها ولو بعد الهجرة، والمدني ما نزل في المدينة[١٥] وضواحيها، فهو يلحظ المكان كمقياس في التمييز.

ويقسم المكي تبعاً لهذا الضابط على قسمين:

- **المكي الأول**: وهو ما نزل قبل الهجرة، ليشمل ما نزل خلال ثلاثة عشر عاماً

قبل الهجرة إلى المدينة.

- **المكي الثـاني**: وهو ما نزل بعد عام الفتح، عند رجوع النبي ﷺ إلى مكة في العام الثامن من الهجرة.

الاتجاه الثاني:

إن المكي ما وقع خطاباً لأهل مكة، والمدني ما وقع خطاباً لأهل المدينة، فهو يلحظ جهة الخطاب كمقياس في التمييز، ويتبع ذلك إن ما كان الخطاب فيه عاماً لجميع البشر فهو مكي وما كان الخطاب فيه موجهاً للمؤمنين فهو مدني، ويمكن تعليل ذلك بإن الخطاب في مكة وقع عاماً غالباً، لان صفة الكفر كانت طاغية على المجتمع المكي، بعكس المجتمع المدني فإن الصفة العامة فيه هي الإسلام والإيمان.

أو لأن الخطابات المكية تلحظ جانب الاعتقاد لغلبة جانب الكفر فهي مرحلة تأسيس القواعد التي يبنى عليها الدين، بينما الخطابات المدنيـــة تلحظ جانب التشريع أو قل الاحكام والقوانين التي أنزلت لتنظيم حياة المؤمنين والمسلمين.

الاتجاه الثالث:

إن المكي ما نزل قبل الهجرة إلى المدينة، والمدني ما نزل بعدها وإن كان في مكة، فهو يلحظ الزمان كمقياس في التمييز.

الاتجاه الرابع:

ما يلحظ جانب الموضوع، فقد ينزل النص القرآني في مكة ويكون حكمه مدنياً، وبالعكس قد ينزل في المدينة ويكون حكمه مكياً.

ومثلوا لذلك بسورة الممتحنة فإنها نزلت في المدينة[١٦]، وحكمها مدني حسب الاتجاه الأول والثالث، ولكنهـا وقعت خطاباً لأهل مكة فحكمها مكي حسب الاتجاه الثاني، وقد أدرجها العلماء في باب (ما نزل في المدينة وحكمه مكي) لأنها قد عالجت موضوعاً اجتماعياً محص قلوب المؤمنين فهو قد لاحظ الموضوع.

مناقشة الاتجاهات الأربعة:

لا يخفى إن هذا الاختلاف مرجعه إلى عدم وجود نص توقيفي عن المعصوم عليه السلام يحدد مفهـوم المكي والمدني، إذ ليس له حقيقة شرعية يمكن الاستناد إليها في تفسيره.

فدل ذلك على حداثة هذا التقسيم في عصر الصحابة أو بداية عصر التابعين،

وقد وقع الخلاف بينهم في تحديد مفهومه إلى أقوال كما مر ذكرها.

ولهذا فإن كل من الاتجاهات المذكورة لا يخلو من إشكال:

أما الاتجاه الأول فلا يمكن تبعاً له حصر جميع الآيات القرآنية وضبطها، إذ أن نزول بعضها في غير مكة والمدينة كالآيات النازلة على رسول اللهﷺ يوم إسرائه أو في بعض غزواته أو ما نزل بالطائف أو الحديبية أو غيرها، فيشكل حينئذٍ إدراج هذه السور والآيات ضمن أحد القسمين لفقدان الضابط.

وأما الاتجاه الثاني فأكثر اشكالاً من الأول إذ يرد عليه أمران:

١. لا يمكن حصر الآيات القرآنية تبعاً له، فبعضها لم يقع خطاباً لأهل مكة أو المدينة كقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ﴾ [سورة الاحزاب: ٤٥]، وقوله تعالى: ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشۡهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِۘ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥۖ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴾ [سورة المنافقون: ١].

٢. إن هذا الضابط غير مطرد في جميع الآيات القرآنية، فقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴾ [سورة البقرة: ٢١]، وقد نزلت سورة البقرة في المدينة بالاتفاق، وقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ وَٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمۡ وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ﴾ [سورة الحج: ٧٧] وقد نزلت سورة الحج في مكة.

أضف إليه إن نصوص القرآن لا تختص بمكان ولا بجماعة أو طائفة، بل هي عامة لجميع الناس سواء أكانوا في مكة أم المدينة أم غيرهما، وتخصيص الخطابات بأهل هذين البلدين يؤدي إلى اختصاص التشريع بهما، وهذا اللازم باطل بالاتفاق، فإن الله تعالى قد أخبر بنصوص صريحة لا تقبل اللبس بخلود شريعة الإسلام وعالمية رسالته حيث بعث الرسول الأعظم محمدﷺ إلى الناس أجمعين وهو خاتم النبيين فلا نبي بعده، وقد أكد هذه المضامين في آيات

عدة أهمها: قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾[سورة سبأ: ٢٨]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [سورة الانبياء: ١٠٧]، وقوله تعالى: ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلۡفُرۡقَانَ عَلَىٰ عَبۡدِهِۦ لِيَكُونَ لِلۡعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ﴾ [سورة الفرقان: ١]، وقوله تعالى: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٖ مِّن رِّجَالِكُمۡ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٗا ﴾[سورة الاحزاب: ٤٠]، وغيرها، فلو قيل بهذا التفصيل لزم عدم كونه مرسلاً إلى غيرهم، وهو باطل للنص والاجماع القطعيين[١٧].

أما الاتجاه الثالث فرغم صحته وخلوه من الإشكالات والإيرادات إلا إن انطباق عنوان المدني على ما نزل بمكة بعد الفتح لا يخلو من مسامحة ومجاز، ولهذا فقد يقال: إن تقسيم النصوص القرآنية إلى مكية ومدنية لم يكن إلا لبيان الفرق في الخصائص والموضوعات لذا لا يخلو الاتجاه الرابع من دقة وحسن.

على أن تسمية الخصائص والموضوعات بأسماء المدن هو مجاز وتوسعة أيضاً، لوجود علاقة السببية الحاصلة من خلال الملازمة بين هذه الخصائص أو الموضوعات وبين احد النزولين، فكلما ورد خطاب في مجادلة أهل الكتاب –مثلاً– دل ذلك على كون السورة أو الآية من القسم المدني.

بيد أنه غير مطرد أيضاً لوجود ما ينقضها ولو في مورد أو موردين كما سنتطرق إلى تفصيله في المبحث الثالث.

ثم إن الاقوال في المكي والمدني لا تنحصر في ثلاثة أو أربعة لان العقل لا يمنع من وجود رأي آخر بل هو أمر واقع بدليل تقسيم كل من المكي والمدني إلى مراحل أربع كما يذهب إليه الحسن بن محمد بن حبيب النيسابوري حيث قال: ((من أشرف علوم القرآن: علم نزوله، وجهاته، وترتيب ما نزل بمكة ابتداءً ووسطاً وانتهاءً، وترتيب ما نزل بالمدينة كذلك، ثم ما نزل بمكة وحكمه مدني، وما نزل بالمدينة وحكمه مكي...))[١٨].

وهذا التقسيم جائز ما دام لم يرد نص شرعي توقيفي يمنع منه ويحدد مفهوم المكي والمدني وتقسيماته، فتبقى خاضعة

لآراء المجتهدين، فلا يذهب بال الباحث بعيداً في إن هذه التقسيمات من ابتكارات المستشرقين وبالتالي عدم جواز تقسيم القرآن وتاريخه على ضوئها، بل لها أساس قديم عند المسلمين وتلقاها المستشرقون ثم طوروها ومنهم المستشرق الالماني نولدكة حيث يقول: ((اختلاف الاسلوب يؤدي بنا إلى التعرف على مجموعات مختلفة من السور تقارب بعضها البعض الآخر زمنياً وتبرز بشكل خاص مجموعتان تتألف احداهما من السور القديمة الجياشة المشاعر، فيما تتألف الاخرى من السور المتأخرة التي كثيراً ما تقارب في اسلوبها السور المدنية وبين هاتين المجموعتين نجد مجموعة اخرى هي مثل حلقة وصل بينهما تنتقل بنا بانحدار تدريجي من المجموعة الأولى إلى الثالثة علينا إذا ان نميز بين سور نشأت في ثلاث فترات))[١٩].

وكذلك قسم بلاشير الوحي المكي إلى ثلاث مراحل، وفي المرحلة الأولى ركز فيها على قضية الساعة وما يحدث للكون، وفي المرحلة الثانية ركز فيها على القصص والأساطير -حسب زعمه -أما المرحلة الثالثة فهي امتداد لسور الفترة السابقة[٢٠].

المطلب الثاني: ذكر أوجه ادراج (المكي والمدني) ضمن علوم القرآن.

أعتاد العلماء على ادراج المكي والمدني ضمن علوم القرآن بحيث عد في عرض الناسخ والمنسوخ والمحكم والمتشابه، بلحاظ انطباق ضابط علوم القرآن عليه وهو كل ما يتعلق ويتصل به من قواعد وأبحاث كلية، بما تساهم في فهم القرآن الكريم وتفسيره واستنباط الأحكام منه، وهذا هو الاتجاه العام للمتخصصين حيث جمع كل ما له علاقة بالقرآن تحت عنوان (علوم القرآن).

بيد أنه ذهب بعض المعاصرين[٢١] إلى التفريق والتمييز بين ما له علاقة بدراسة تاريخ القرآن كظاهرة الوحي والنزول والتنزيل والمكي والمدني ونحوها، وبين ما له صلة مباشرة بفهم مدلول الآيات القرآنية كالناسخ والمنسوخ والمحكم والمتشابه ونحوها فالأول يدرج ضمن تاريخ القرآن والثاني يدرج ضمن علوم القرآن.

وتبعاً للاتجاه الثاني فإن المكي والمدني

يندرج تحت تاريخ القرآن بلحاظ عدم دخله مباشرة في فهم النص القـــرآني وإن كان مقدمةً مهمة لا يستغني عنها المتخصص في علوم القرآن كالتمييز بين الناسخ والمنسوخ أو معرفة أسباب النزول ونحوها.

وهذا رأي لطيف وفيه فوائد كتسليط الضوء على الجوانب التاريخية للقرآن الكريم، إلا أن التمييز بينهمـــا غير تام لأسباب عدة أهمها:

١. شمول تعريف علوم القرآن للقضايا التاريخية، بلحاظ كونها تدرس شأناً من شؤون القرآن الكريـــم، ليدرج تاريخ القرآن بفروعه كافـــة ضمن علوم القرآن كما فعل بعض المتقدمين من العلمـــاء، وبالتالي يكون المكي والمدني أحد أفراد علوم القرآن بلا شك.

يقول الشيخ محمد هادي معرفة رحمه الله في سياق حديثه عن علوم القرآن: ((مصطلح خاص لمجموعـــة مباحث دارت حول مختلف شؤون القرآن الكريم، لغاية معرفة هذه الشؤون معرفة فنيـــة وفق أصول وضوابط. وبما أن هذه الشؤون تختلف عن بعضها اختلافاً جوهرياً، كانت المباحث الدائرة حول كل واحد منها تختلف في مبانيها ودلائلها وكذلك النتائج، ولا تلتقي مع بعضها لا في الأصول ولا في الفروع، ومن ثم كان كل مبحث علماً مستقلاً في الموضوع وفي المسائل والدلائل، وأصبحت مجموعة تلك المباحث علوماً متنوعة، ولكن يجمعها: أنها جميعاً باحثة عن شؤون القرآن الكريم))[٢٢].

ولذا لم يغفل العلماء عن هذا الأمر، فإنهم تارة يبحثون المكي والمدني في تاريخ القرآن وأخرى في علومه، ولكن الاختلاف بينهما في الغرض والحيثيـــة المبحوث عنها فإن البحث عن تاريخية القرآن هو مجرد توثيق الوقائع والحوادث المرافقة للنزول القرآني وكيفية جمعه، بينما البحث في علوم القرآن هو ما يتعلق ببيان الوسائل والآليات التي تساعد على فهم القرآن، فموضوعه بيان القضايا الكلية.

٢. إن التاريخ بحد ذاته مستوف لأركان العلم وشرائطـــه من حيث وجود المنهـــج والمتخصص والمتلقي، ولهذا

يدرس في الجامعات ويمنح الدارس شهادات تخصص ونحو ذلك مما تؤكد على كونه علماً، فليس هو رواية محضة ومجردة عن نظر ورؤية المؤرخ، فيصح بذلك اطلاق لفظ العلم على تاريخ القرآن بفروعه ومنها المكي والمدني.

٣. إن (المكي والمدني) يزود الفقيه والمفسر بأدوات وقواعد ومناهج لفهم النص والكشف عن مراد الله تعالى من خلال النص القرآني، ويساعده على تقوية ملكة الاجتهاد والتفسير، فليس هو مجرد سرد تاريخي لوقائع وأحداث مرتبطة بالنص، على نحو القضية الخارجية.

٤. لو قلنا بالتمييز فإنه لا ينبغي الشك في أن المكي والمدني مقدمة مهمة لا يستغني عنها المتخصص في علوم القرآن في التمييز بين الناسخ والمنسوخ أو معرفة أسباب النزول ونحوها، وبالتالي لزم بحثه ضمن علوم القرآن، شأنه في ذلك شأن كثير من المباحث اللغوية والعقلية التي تبحث في علم أصول الفقه وهي خارجة عن موضوعه؛ ولأجل ذلك أو غيره صح إدراج المكي والمدني ضمن علوم القرآن.

المطلب الثالث: ثمرات معرفة المكي والمدني.

ولا يخفى على الباحث اللبيب مدى الحاجة الماسة لمعرفة المكي والمدني في جوانب شتى يمكن ذكرها فيما يلي:

أولاً: ثمرة فقهية:

تتمثل في استنباط الحكم الشرعي من خلال تحديد تاريخ الناسخ والمنسوخ، حيث يشترط في الدليل الناسخ تأخره زماناً عن المنسوخ، وهذا يمكن تمييزه عبر معرفة النزول المكي والمدني، فلا ينسخ ما نزل قبل الهجرة ما بعدها.

ثانياً: ثمرة أصولية:

حيث تظهر جلياً علاج التعارض البدوي الظاهري بين الآيات الشريفة، لإجمال النصوص المكية غالباً وتفصيل المدنية، فيحمل المجمل على المبين والعام على الخاص والمطلق على المقيد لحل التعارض المتوهم بين الآيات، بما يؤثر إيجاباً في التوصل للحكم الشرعي.

ونحو ذلك يجري في الأخبار والروايات، ولذا يقول العلامة الحلي رحمه الله: ((وذكر السبب أولى. وراوي اللفظ أرجح من راوي المعنى، والمعتضد بحديث غيره أرجح. والمدني أرجح من المكي، لقلة المكي بعد المدني. والموارد بعد ظهور النبي صلى الله عليه وآله أرجح. وذو السبب أولى))[٢٣].

ثالثاً: ثمرة تفسيرية:

تتمثل في الكشف عن مراد الله تعالى عبر معرفة أجواء وظرف النص المنزل، فالمخاطب في مكة غالباً هم المشركون والمعاندون من أعداء الدعوة بخلاف المدنية فإن المخاطب فيها هم المسلمون والمؤمنون، وبالتالي يزود المفسر بالقرائن التي يتمكن من خلالها استظهار معنى النص القرآني والقدرة على فهم مدلوله بشكل سليم، كما يساهم في حل التعارض المتوهم بين الآيات القرآنية من خلال معرفة التقديم والتأخير والنزول والتنزيل وبيان تقييد المطلق وتخصيص العام ونحوها.

رابعاً: ثمرة تاريخية:

تتمثل في معرفة السيرة النبوية بما تحمل بين طياتها من مسائل تطبيقية للنص القرآني، وتجعلنا نتعرف على مراحل الدعوة التي مر بها الإسلام وأبرز رجالاتها، فمرحلة المكي تمثل سطوة السلطة الكافرة وما يرافقها من أذى وتنكيل بالمسلمين، بينما مرحلة المدني تمثل دولة الإسلام بما فيها تنظيم الحالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وبذلك تمثل تاريخ الاسلام في تلك الحقبة المهمة.

وقد أشار إلى ذلك العلامة الطباطبائي بقوله: ((وللعلم بمكية السور ومدنيتها ثم ترتيب نزولها أثر هام في الابحاث المتعلقة بالدعوة النبوية وسيرها الروحي والسياسي والمدني في زمنه صلى الله عليه وآله وتحليل سيرته الشريفة))[٢٤].

أضف إليه أن معرفة المكي والمدني تسهم في بيان واقع بعض الأخبار والروايات التاريخية المنحولة والمكذوبة عن النبي صلى الله عليه وآله وأهل بيته عليهم السلام وتكشف زيفها، لتتجلى من خلاله صورة مشرقة للتاريخ الإسلامي والسيرة الصحيحة.

خامساً: ثمرة عَقَدية:

تتمثل بوثوق وصول القرآن الكريم إلينا سالماً من أي تحريف أو تغيير لكون علم المكي والمدني يمنح الدارس الاحاطة بتاريخ القرآن نزولاً وتنزيلاً، أضف إليه بيان عناية المسلمين الفائقة بالنص القرآني واهتمامهم البالغ به، حيث أنهم لم يكتفوا بحفظه وتدوينه، بل قاموا بدراسة كل ما يرتبط به من شؤون فكتبوا في أسباب نزوله وبحثوا عن أماكن النزول وأحوال ذلك النزول ونحوها من النواحي والحيثيات، سواء كان لها دخل في تحديد مدلوله والكشف عنه أم بيان قدرته واعجازه وجمال لغته أم في تاريخه وما يرتبط بنزوله وحفظه وتدوينه، لتدفع بذلك شبهات الزنادقة والملاحدة والكفار حول القرآن الكريم.

كما أن دراسته تنفع في رد شبهات النواصب حول فضائل ومقامات أهل البيت عليهم السلام حيث استغل بعض النواصب هذا العلم وهذه الحيثية لدفع أهل البيت عليهم السلام عن فضائلهم ومقاماتهم عبر تحريف النزول القرآني وقلب المكي مدني والمدني مكي، ومن ثم تسرب هذا التراث إلى كتب العامة وانتشر في كتب التفسير والعقيدة والتاريخ كالنار في الهشيم.

سادساً: ثمرة دعوية:

من خلال تتبع السور المكية والمدنية والنظر في موضوعاتها واسلوبها التي توقفنا على المنهج القرآني في الدعوة من مراحلها المختلفة بأسلوب يوافق العصر والفترة التي نزل فيها، فيختلف الخطاب من شخص لآخر، ومن مرحلة لأخرى، فالأسلوب في مكة قوي غالباً حيث يستعمل الصور الحسية بإيجاز رائع للفت الأنظار إلى عظمة القرآن وسمو أسلوبه، بخلاف الاسلوب المدني الهادئ اللين.

المبحث الثاني:

التوافق بين النصيين المكي والمدني:

لا شك في أن القرآن الكريم قد صدر من جهة واحدة بما يمثل من كتلة واحدة متماسكة بين جميع سوره وآياته، فكل آية تشهد بصدق أختها، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا﴾ [سورة الزمر: ٢٣]حيث تشابه من حيث الفصاحة والبلاغة والأسلوب غايته أنه يراعي مقتضى الحال من حيث نوع

المخاطب وظرف الخطاب، وهذا ما أكد عليه أمير المؤمنين عليه السلام في أكثر من خطبة كقوله: ((كتاب الله تبصرون به، وتنطقون به، وتسمعون به، وينطق بعضه ببعض، ويشهد بعضه على بعض. لا يختلف في الله، ولا يخالف بصاحبه عن الله))[٢٥].

ولم تكن وظيفة الرسول صلى الله عليه وآله فيه إلا التبليغ والتبيين لقوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [سورة النور: ٥٤] وقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [سورة النحل: ٤٤]، بيد أن بعض اعداء الإسلام من المستشرقين وغيرهم حاول التشكيك في هذه الحقيقة وبث الشبهات والتشكيكات من جهات شتى لغرض اسقاط رسالة الإسلام والحد من انتشارها، فقاموا بدراسة جميع مفاصل علوم القرآن وصنفوا في ذلك العديد من الكتب والدراسات، وكان للمكي والمدني نصيب واسع منها.

وهذه الشبهات مرجعها إلى القول بوجود تباين وتعارض بين النص المكي والنص المدني سواء من حيث حجم الخطاب أو اسلوب الخطاب أو مادة الخطاب.

أما التباين في حجم الخطاب فمرجعه إلى انقطاع الصلة والانفصال بين القسمين المكي والمدني، فالمكي تتسم سوره وآياته بالقصر والإيجاز، وأما المدني فتتسم سوره وآياته بالطول والتفصيل، مما يدل على أن الآيات المكية تمتاز بخصائص البيئة الضعيفة فكرياً لكونه يخاطب مجتمعاً أمياً جاهلاً، بينما نراه عندما انتقل إلى المدينة قد بدأ حجم السور يكبر لاحتوائه على تشريع القوانين وسن الأحكام التي تتناسب والبيئة المتحضرة حيث تكون مؤهلة لاستجابة الخطاب وامتثال الأوامر وتطبيق الأحكام.

وأما التباين في أسلوب الخطاب فيرجع إلى اتصاف الاسلوب المكي بالعنف والتشدد والقوة والقسوة والغضب والوعد والوعيد والتهديد والترهيب وكونها من السمات الغالبة عليه، بخلاف الاسلوب المدني فإنه يتصف

بالليونة والصفح والسماحة والعفو، مما يدل على أن تأليف النصوص القرآنية قد خضع لظروف متباينة، وتطبع بطباع تلك البلدان، وتأثر بالأجواء المحيطة به.

وأما التباين في مادة الخطاب فمرجعه إلى اختلاف الكلمات لتأثره بالبيئة المحيطة وتعدد المرجعية الفقهية والكلامية لهذا النص، وأبرز مثال يذكر هو القَسَم في المكي بالكثير من المحسوسات كالليل والنهار والشمس والقمر والنجوم والكواكب والضحى والتين والزيتون ونحوها، بخلاف القسم المدني حيث خلا من كل ذلك، حيث اشتمل النص المدني على ذكر الحجج والبراهين التي تتناسب وبيئة أهل المدينة التي كانت يسودها الثقافة العالية والعلم بالديانات السابقة.

الجواب على دعوى التباين في حجم الخطاب:

حيث يمكن نقض هذه الشبهة بأمور:

الأول: إن القول بقصر السور المكية وطول المدنية ليس مقبولاً على اطلاقه بل هو السمة الغالبة، ولذا فقد احتوى القسم المكي على سور طويلة كسورة الانعام والأعراف، وقد احتوى القسم المدني على سور قصيرة كسورة النصر وغيرها، فتنقض بذلك الشبهة وينهدم أساسها، فالقول بقصر المكي وطول المدني ليس مطرداً يسري على جميع سور القسمين بل أغلبياً.

الثاني: إننا لو سلمنا بصحة هذه الدعوى، فإن طول السور وقصرها لا يلازم انقطاع الصلة بين المرحلتين ولا يوجب اختلافاً أو تبايناً بين القسمين بل هما روح واحدة وقد صدرا من جهة واحدة، ولذا فان كل من قرأ القرآن وتدبر آياته سواء المكية منها أم المدنية يدرك أنها كلام لا يصدر عن بشر لامتلاكه مقومات الاعجاز التي أعيت كل بلغاء العرب في مجاراة اسلوبه أو الإتيان بمثله.

الثالث: إن الإيجاز والاختصار في أداء المعاني والأفكار يعتبر مَعلماً من معالم القدرة اللغوية العالية حيث يوضع الكلام في موضعه المناسب من دون زيادة واطناب ويبين قابلية المتكلم على التأثير والإقناع، إذ لا يستطيع أي أحد التعبير عن فكرة ما بإيجاز، كما لا يستطيع أي كل

أحد فهمها، ولذا فإنه يكشف من جهة عن قدرة الخارقة وقابلية غير محدودة تتناسب مع تحدي العرب واعجازهم، ويكشف من جهة أخرى عن سعة العلم والثقافة التي كان يملكها أهل مكة في ذلك الوقت، فإن عدم معرفة أكثرهم بالقراءة والكتابة لا يصيرهم جاهلين بأمور معاشهم بل أن المعاملات التجارية والمالية الدولية التي عبر عنها القرآن الكريم برحلات الشتاء والصيف تدل على وجود مظاهر حضارية عند العرب وإن كانوا جاهلين بأمور دينهم ومعادهم.

الرابع: لو كان لهذه الدعوى أدنى تعقل لطرحها المشركون وأعداء الاسلام حينها، حيث لم يتركوا تهمة إلا وألصقت بالنبي ﷺ فقالوا عنه ساحر وكاهن ومجنون، وأتهموه بتعلم الكلام من الرهبان وأنه يأخذ هذا الكلام من الجن ونحو ذلك مما علم بطلانه بالوجدان والبرهان، وبذلك يتبين أنه لا تفاوت أو انقطاع بل بينهما كمال الصلة وتمام التناسق والانسجام.

الجواب على دعوى التباين في أسلوب الخطاب:

حيث يمكن نقض هذه الشبهة من خلال إجراء نظرة عقلائية محكمة وفحص شامل دقيق واستقصاء لمفردات القرآن بدراية وعمق، ليعلم الحاذق في أساليب اللغة ومن سبر مفرداتها مدى التطابق والتوافق بين اسلوبي المكي والمدني وبطلان فرية التعارض بينهما ودحضها حيث أن القرآن بقسميه المكي والمدني يشتمل على الشدة والعنف إلى جانب الليونة والصفح في دعوته وأسلوب خطابه ليمثل الجانب الوسطي في الدعوة والتبليغ.

ولتوضيح ذلك نذكر مثالين:

المثال الأول: قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾[سورة البقرة: ٢٤] فهذه الآية تمتاز بالشدة والعنف وهي من سورة البقرة، وهي مدنية بالاتفاق.

المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَقَالَ

إِنَّنِي مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٣٣﴾ وَلَا تَسْتَوِي ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِيٌّ حَمِيمٌ ﴿٣٤﴾ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴾[سورة فصلت: ٣٣ -٣٥]، فهذه الآيات تمتاز بالليونة والرفق وهي من سورة فصلت وهي مكية.

الجواب على دعوى التباين في مادة الخطاب:

ويمكننا نقض هذه الشبهة من خلال أمور ثلاثة:

الأول: عدم خلو السور المدنية من القسم بالقضايا الحسية، حيث أن سورة العاديات مدنية على الراجح بين الأقوال لأن سبب نزولها ((أن النبي ﷺ بعث سرية إلى حيين من كنانة واستعمل عليهم أحد النقباء: المنذر بن عمرو الانصاري، فغابت عن النبي ﷺ ولم يعلم لها مخبر فانزل الله تعالى السورة وأخبر بحال القوم))[٢٦]، ولهذا رجح السيد الطباطبائي أنها مدنية بشهادة ما في صدرها من الأقسام الظاهر في خيل الغزاة[٢٧].

وقد تضمنت القسم بقضايا حسية، وهي (والعاديات ضبحـــا) الخيل التي تجري بسرعة، (فالموريات قدحـــا) أي الخيل التي تقدح حوافرها فوق الصخور، (فالمغيرات صبحا) أي الخيل التي تغير على الاعداء صباحاً وبغتة.

وبالتالي لا تكون هذه الاقسام مختصة بالسور المكية كما يتوهم.

الثاني: عدم خلو القســم المكي من سوق الحجج والأدلة والبراهين العقلية على وجود الخالق وتوحيده، فقد حوى مجموعة من الآيات ذات مضمون عقلي وفلسفي عالٍ كقوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٢٢﴾ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾ أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً ۖ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ ۖ هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِىَ وَذِكْرُ مَن قَبْلِى ۗ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْحَقَّ فَهُم مُّعْرِضُونَ ﴾ [سورة الأنبياء: ٢٢ -٢٤]، التي تمثل قياساً منطقيا استثنائياً نتيجته فساد العالم بوجود إلهين.

الثالث: إن القسم بالأمور الحسيـــة

يرجع إلى رعاية مقتضى الحال وما يتطلبه ظرف النزول، فلا يخرج اعتباطاً وبلا مناسبة وسبب، ومنه يفهم أن كثرة الأقسام في الآيات المكية تقابل شدة الكفر والعناد عند مشركي قريش، إذ أن القسم يفيد توكيد صدق الخبر وتوثيقه في ذهن المخاطب وأنه واقع لا محالة، وهو مما لا حاجة إليه في الخطاب المدني لأن الواقع المدني يغلب عليه الاسلام والتصديق بما جاء به الرسول ﷺ من الأخبار والتشريعات.

وعليه فقد تنوع الكتاب العزيز في سوق الأدلة والبراهين على وجود الخالق واقترانها بالقسم بالأمور الحسية التي تشهد على وجوده لافحام الخصم وتسفيه معتقده، كما تكشف كذلك عن أسرار عظيمة في تلك المخلوقات الحسية التي أقسم بها حيث كشف العلم الحديث النقاب عن كثير منها.

ولهذا فقد شهد حكيم قريش الوليد بن المغيرة على عظمة القرآن وقوة بلاغته واعجازه، حيث سأله كبار قريش عن النص القرآني: ((يا عبد شمس ما هذا الّذي يقول محمّداً أسحر أم كهانة أم خطب؟.))، ولأنه حكيم أجابهم بقوله: ((دعوني أسمع كلامه))، ثم اقترب من رسول الله ﷺ وهو جالس في الحجر، فقال: يا محمّد أنشدني شعرك، فقال ﷺ: ما هو بشعر ولكنّه كلام الله الّذي بعث أنبياءه ورسله، فقال: اتل، فقرأ: بسم الله الرّحمن الرّحيم، فلمّا سمع الرّحمن استهزأ منه، وقال: تدعوا إلى رجل باليمامة بسم الرّحمن؟. قال: لا ولكنّي أدعوا إلى الله وهو الرّحمن الرّحيم. ثمّ افتتح حم السّجدة، فلمّا بلغ إلى قوله: ﴿ فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِّثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ ﴾[سورة فصلت: ١٣] وسمعه اقشعرّ جلده، وقامت كلّ شعرة في بدنه، وقام ومشى إلى بيته، ولم يرجع إلى قريش، فقالوا: صبأ أبو عبد الشّمس إلى دين محمّد.

ولهذا اغتمّت قريش وغدا عليه أبو جهل، فقال: فضحتنا يا عمّ، قال: يا ابن أخي ما ذاك وإنّي على دين قومي، ولكنّي سمعت كلاماً صعباً تقشعر منه الجلود، قال: أفشعر هو؟. قال: ما هو بشعر، قال: فخطب؟. قال: لا إنّ الخطب كلام متصل،

وهذا كلام منثور لا يشبه بعضه بعضاً له طلاوة، قال: فكهانة هو؟. قال: لا.. [٢٨].

المبحث الثالث:

المصادر المعتمدة في تمييز المكي والمدني:

ذكر المتخصصون في ميدان علوم القرآن طريقين أساسيين لتمييز المكي عن المدني، بحيث يمثلان المصدر التي يعتمد عليه في ذلك بحسب التتبع والاستقراء، وهما:

الطريق الأول: السماعي.

بالرجوع إلى الروايات والأخبار الدالة على المطلوب، من خلال سنة النبيﷺ وأهل بيتهعليهم السلام وأقوال الصحابة المنتجبينرضي الله عنهم، فإنهم عاصروا التنزيل وهم أعرف من غيرهم بتاريخ نزوله زماناً ومكاناً، وكذلك نصوص التاريخ والسيرة التي غالباً ما تذكر الوقائع التي اقترنت بنزول الوحي، وبالتالي يمكن من خلالها التمييز بين المكي والمدني.

وقد عرف أمير المؤمنينعليه السلام بكونه أعلم الناس بالقرآن ونزوله، حتى عُدّ[٢٩] أول من جمعه نصاً وتأويلاً بأمر من رسول اللهﷺ، حيث روى الطوسي بسنده عن عليعليه السلام انه قال: ((سلوني عن كتاب الله، فو الله ما نزلت آية من كتاب الله في ليل ولا نهار، ولا مسير ولا مقام، إلا وقد أقرأنيها رسول اللهﷺ وعلمني تأويلها، فقام ابن الكوا فقال: يا أمير المؤمنين فما كان ينزل عليه وأنت غائب عنه؟. قال: كان يحفظ علي رسول اللهﷺ ما كان ينزل عليه من القرآن وأنا غائب حتى أقدم عليه فيقرئنيه ويقول: يا علي أنزل الله بعدك كذا وكذا، وتأويله كذا وكذا فعلمني تأويله وتنزيله))[٣٠].

كما روي عنهعليه السلام إنه قال: ((ما نزلت عليه آية في ليل ولا نهار، ولا سماء ولا أرض، ولا دنيا وآخرة، ولا جنّة ولا نار، ولا سهل ولا جبل، ولا ضياء ولا ظلمة، إلاّ أقرأنيها وأملأها عليَّ، فكتبتها بيدي، وعلّمني تأويلها وتفسيرها، وناسخها ومنسوخها، ومحكمها ومتشابهها، وخاصّها وعامّها، وأين نزلت وفيم نزلت إلي يوم القيامة))[٣١].

حتى إن كبار القراء من الصحابة كانوا ينتسبون إليه ويشهدون له بالفضل، إذ يقول ابن شهر آشوب: ((من الجماعة

الذين ينتسبون إلى أمير المؤمنين صلوات الله عليه المفسرون كعبد الله بن العباس وعبد الله بن مسعود وأبي بن كعب وزيد بن ثابت وهم معترفون له بالتقدم))[٣٢].

وقد كان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ممن له حظ من العلم في نزول القرآن وأسبابه حيث يروى عنه إنه قال: ((وَاللهِ الَّذِي لاَ إِلَهَ غَيْرُهُ، مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ مِنْ كِتَابِ اللهِ، إِلاَّ أَنَا أَعْلَمُ أَيْنَ أُنْزِلَتْ، وَلاَ أُنْزِلَتْ آيَةٌ مِنْ كِتَابِ اللهِ، إِلاَّ أَنَا أَعْلَمُ فِيمَ أُنْزِلَتْ))[٣٣].

ومما بينه ابن مسعود في تحديد نزول الآية الخامسة والثمانين، ما أخرجه مسلم بسنده عن عبد الله بن مسعود إنه قال: ((بينمـــا أنا أمشي مع النبي ﷺ في حرث وهو متكئ على عسيب إذ مر بنفـــر من اليهود فقال بعضهـــم لبعض سلوه عن الروح فقالوا ما رابكم إليه؟. لا يستقبلكم بشيء تكرهونه فقالـــوا سلوه فقام إليه بعضهم فسأله عن الروح قال فأسكـــت النبي ﷺ فلم يرد عليه شيئا فعلمت أنه يوحى إليه قال فقمت مكاني فلما نزل الوحي قال ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْـرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[سورة الاسراء: ٨٥]))[٣٤].

كما نسب إلى ابن عباس تقسيمه لسور القرآن إلى مكية ومدنية، فقد روي عنه انه قال: ((أَوَّلُ مَا نزل مِنَ الْقُرْآنِ بِمَكَّةَ، وَمَا أنزل مِنْهُ بِالْمَدِينَةِ الأَوَّلُ فَالأَوَّلُ، فَكَانَتْ إِذَا نزلت فَاتِحَةُ سُورَةٍ بِمَكَّةَ فَكُتِبَتْ بِمَكَّةَ، ثُمَّ يَزِيدُ اللهُ فِيهَا مَا يَشَاءُ، وَكَانَ أَوَّلُ مَا أنزل مِنَ الْقُرْآنِ: ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴾ ثُمَّ ﴿ نٓۚ وَٱلْقَلَمِ ﴾، ثُمَّ ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ ﴾، ثُمَّ ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ﴾،...))[٣٥].

الطريق الثاني: القياسي.

من خلال الرجـــوع إلى الخصائص والمميزات التي تفرق بين المكي والمدني عبر تحكيم العقل في ذلك وتتبع الشواهد والقرائن التي يختص بها كل قسم سواء ما كان يرتبط بحجم السور أم اسلوب الخطاب أم بنوع الخطاب، وقد جمعها أهل العلم والفكر من خلال طول تأمل وبحث وتحقيق في نصوص القرآن الكريم ونقلها غير واحد من المتخصصين بعلوم القرآن.

وقد مال إليه العلامـــة الطباطبائي بقوله: ((والروايـــات -كما ترى- لا تصلح أن تنهض حجة معتمدا عليهـــا

في إثبات شئ من ذلك على أن فيما بينها من التعارض ما يسقطها عن الاعتبار. فالطريق المتعين لهذا الغرض هو التدبر في سياق الايات والاستمداد بما يتحصل من القرائن والامارات الداخلية والخارجية، وعلى ذلك نجري في هذا الكتاب))[٣٦].

وقال في مورد آخر بعد نقده للأخبار التاريخية في ترتيب السور من حيث السند والدلالة: ((وعلى فرض صحة هذه الأحاديث واستقامتها فهي من قبيل الخبر الواحد، وقد ثبت في أصول الفقه ان الخبر الواحد غير حجة في ماعدا الفقه. فاذا الطريقة الوحيدة لمعرفة المكي والمدني هو التدبر في الآيات والنظر في مدى موافقتها لما جرى قبل الهجرة أو بعدها، هذه الطريقة مفيدة إلى حد ما للتمييز بين المكي والمدني))[٣٧].

ويسمى الطريق الأول بالطريقة الاستنباطية والثاني بالطريقة القياسية [٣٨].

وكل من الطريقين لا يخلوا من إشكال، فإن الطريق الأول رغم قوته إلا إن ضعف كثير من الروايات وعدم قطعية روايات السيرة تقف مانعاً من القطع بمكية السورة أو مدنيتها، ولذا فقد أهمل كثير من علماء العامة الأخبار الواردة في فضائل السور وبيان المكي والمدني والناسخ والمنسوخ كأبي منصور الماتريدي[٣٩] لابتلائها بالضعف السندي بل الوضع في كثير من الأحيان.

أما الروايات والأخبار الواردة عن أهل البيت عليهم السلام، فإن المعتبر منها ما كان راجعاً إلى المصادر المتفق عليها كالكتب الأربعة ومصنفات الشيخ الصدوق والمفيد والطوسي وأضرابهم رحمهم الله، وما صح سنده منها لا يستوف جميع الآيات القرآنية.

أما الطريق الآخر فلا يفيد إلا الظن الذي يعتمد على بعض الصفات والمميزات، وهي قاعدة غير مطردة فرب سورة مكية تحمل خصائص مدنية والعكس صحيح، فالقرآن الكريم قد تشابهت آياته من حيث البلاغة والفصاحة والأسلوب قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا﴾[سورة الزمر: ٢٣].

وعليه فيكون الطريق الثاني مشمولاً

بالعمومات والاطلاقات الناهية عن العمل بالظن كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾[سورة يونس: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾[سورة النجم: ٢٨]، وقوله تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾[سورة الانعام: ١١٦]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾[سورة يونس: ٥٩]، إلا إذا حصل القطع أو الاطمئنان المتأخم للقطع برجوعها لأحد القسمين فيكون المورد خارج تخصصاً.

نعم لا يترك العمل به كشاهد أو قرينة لتعضيد الأخبار والروايات الضعيفة أو الترجيح بين الأخبار المتعارضة أو نحو ذلك.

خصائص السور المكية:

١. السور التي تضمنت سجود التلاوة فهي مكية، وهي خمسة عشر مورداً من القرآن، أربعة منها واجبة السجود وهي: فصلت والسجدة والنجم والعلق، والباقي يستحب فيها السجود وهي: الأعراف والرعد والنحل والاسراء ومريم والحج في موضعين والفرقان والنمل وص والانشقاق.

وهذه ليست قاعدة تامة إذ أن سورة الحج مدنية عند المشهور[٤٠] بل أن آيات السجدة فيها متفق على مدنيتها، كما وقع الخلاف في بعض السور كالرعد[٤١] فذهب بعض العلماء إلى كونها مدنية[٤٢].

٢. السور التي تضمنت لفظ (كلا) فهي مكية، وقد أحصي ورود هذا اللفظ في القرآن ثلاثاً وثلاثين مرة في خمس عشرة سورة كلها في النصف الأخير من القرآن[٤٣].

٣. السور التي تبتدأ بالحروف المقطعة فهي مكية عدا سورتي البقرة وآل عمران فهي مدنية بالاتفاق، وفي سورة الرعد خلاف كما تقدم.

٤. السور التي تتحدث عن احوال الأمم السابقة وقصص الأنبياء وقصة ابليس هي مكية عدا البقرة.

٥. السور التي تضمنت ذكر أصول

العقيـــدة والدعوة إليها كالإيمان بالله تعالى وتوحيده والاخلاص له والتحذير من عقابه في يوم الحساب، وبيان القيم الدينية واغراض الديـــن وأهدافه، بينما كثر تشريع الاحكـام وبيان تفاصيلها في السور المدنية.

بيد أنها قاعدة غير مطردة لانتقاضها بالعديد من السور والآيات المدنية ومنها أواخر سورة البقـــرة حيث قال تعالى: ﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ ﴾[سورة البقرة: ٢٨٥].

واشتمـــال السور المكية على بعض الأحكام والتشريعـــات كقوله تعالى: ﴿ ۞ قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡۖ أَلَّا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنٗاۖ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُم مِّنۡ إِمۡلَٰقٖۖ نَّحۡنُ نَرۡزُقُكُمۡ وَإِيَّاهُمۡۖ وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلۡفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنۡهَا وَمَا بَطَنَۖ وَلَا تَقۡتُلُواْ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ١٥١ وَلَا تَقۡرَبُواْ مَالَ ٱلۡيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ حَتَّىٰ يَبۡلُغَ أَشُدَّهُۥۖ وَأَوۡفُواْ ٱلۡكَيۡلَ وَٱلۡمِيزَانَ بِٱلۡقِسۡطِۖ لَا نُكَلِّفُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۖ وَإِذَا قُلۡتُمۡ فَٱعۡدِلُواْ وَلَوۡ كَانَ ذَا قُرۡبَىٰۖ وَبِعَهۡدِ ٱللَّهِ أَوۡفُواْۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ﴾ [سورة الأنعام: ١٥١ -١٥٢].

٦. غلب على السور والآيات المكيـــة القصر في حجمها والايجاز في خطابها، بخلاف السور المدنية التي امتازت بالطول والتفصيل.

بيد أنها علامة غير مطردة لانتقاضها بالسور المدنية القصار كسورة النصر[٤٤] حيث نزلت بعد فتح مكة، وسورة الزلزلة فإنها مدنية على الراجح[٤٥]، وسورة البينة فهي مدنية[٤٦] لأنها خطاب لأهل الكتاب.

بينما يوجد عدد من السور المكيـــة الطوال كسورة الأعراف.

٧. غالباً ما يكون الخطاب في مكة موجهاً لمشركي قريش وطغاة العرب، ولهذا تتصدر الآية بقوله بـ (يا أيها الناس)، بينما يغلب الخطاب في السور المدنية للمسلمين والمؤمنين بالدعوة، فناسب أن يتصدر الخطاب فيها بقوله تعالى:

(يا أيها الذين آمنوا).

بيد أن تنوع الخطاب القرآني يتبع نوع المخاطب وحاله، ولذا ورد في بعض السور المدنية الخطاب الشامل لجميع الناس كقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴾[سورة البقرة: ٢١]، وقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ حَلَٰلٗا طَيِّبٗا وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٌ ﴾[سورة البقرة: ١٦٨].

بينما ورد الخطاب الخاص بالمؤمنين في السور المكية كقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ وَٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمۡ وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ﴾[سورة الحج: ٧٧].

٨. امتازت السور المكية بمجموعة من الظواهر كالقسم والتكرار والتشبيه وضرب الأمثلة الحسية، بحيث عدت علامات فارقة لها[٤٧].

بيد أنها قاعدة أغلبية وليست مطردة لانقاضها بسورة النصر حيث أنها نزلت بعد فتح مكة وسورة العاديات حيث أن الراجح كونها سورة مدنية -كما تقدم بيانه- لدلالة صدرها وسبب النزول على ذلك، من حيث وجود ظاهرة القسم بالامور الحسية.

وسورة الرحمن التي تعرف بعروس القرآن، حيث أنها مدنية على الراجح[٤٨]، وقد برز فيها بشكل ملحوظ ظاهرة التكرار في قوله تعالى: ﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾[سورة الرحمن: ١٣] حيث تكررت (٣١) مرة.

خصائص السور المدنية:

١. السور التي تضمنت الإذن بالجهاد وبيان أحكامه فهي مدنية، وهذا بمقتضى سنة التدرج في بيان الأحكام في الشريعة.

٢. السور التي ورد فيها ذكر المنافقين وفضح سرائرهم عدا سورة العنكبوت.

٣. السور التي تضمنت مجادلة أهل الكتاب ودعوتهم إلى الإسلام.

٤. السور الطوال حيث تمتاز السور المدنية بالاسلوب الهادئ والخطاب اللين وتفصيل البراهين والادلة على الحقائق الدينية.

٥. السور التي تضمنت تفصيل الاحكام الشرعية والحدود والفرائض والحقوق والقوانين المدنية والاجتماعية والدولية، ولهذا يقول عروة بن الزبير: ((ما كان من حَدٍّ أو فريضة أنزلها الله عز وجل في المدينة، وما كان من ذكر الأمم والقرون أنزل بمكة))[٤٩].

هذا مجمل ما أورده العلماء والمختصون في البحث القرآني، في بيان العلامات الفارقة والسمات المميزة بين المكي والمدني، وقد حاولت اختصاره ليناسب المقام، وهي فروق نسبية أغلبية، فلم تنفرد علامة من وجود ما ينقضها ولو في مورد أو موردين.

المبحث الرابع:
تطبيقات علم المكي والمدني:

وقع الخلاف بين المسلمين حول تاريخ نزول بعض السور والآيات مما يترتب عليها ثمرات عقائدية واحكام فقهية، ولحل الخلاف ينبغي الرجوع إلى علم المكي والمدني، ولذا سوف نذكر بعض الآيات كشواهد وأمثلة تطبيقية.

تطبيق ١/ إيمان أبي طالب عليه السلام.

فإن الإمامية يعتقدون بإيمانه تبعاً لأدلة كثيرة، بينما يرى كثير من المخالفين كفره مستدلين بأخبار موضوعة تسربت إليهم من تراث النواصب منها:

ما أخرجه البخاري بسنده عن سعيد بن المسيب عن أبيه أنه قال: ((لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الوَفَاةُ دَخَلَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَعِنْدَهُ أَبُو جَهْلٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "أَيْ عَمِّ، قُلْ: لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أُحَاجُّ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ"، فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ: يَا أَبَا طَالِبٍ أَتَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ المُطَّلِبِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أُنْهَ عَنْكَ، فَنَزَلَتْ: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ﴾[سورة التوبة: ١١٣]))[٥٠].

وهذا الحديث من أوضح المرويات وضعاً وكذباً على رسول الله ﷺ، فإن أبا طالب عليه السلام قد توفي في السنة العاشرة للبعثة المباركة، بينما هذه الآية من أواخر ما نزل في المدينة، باتفاق أهل العلم[٥١]، ويدلك على كذب هذا الحديث ما أخرجه البخاري في

موضع آخر بسنده عَنِ البَرَاءِ قَالَ: ((آخِرُ سُورَةٍ نَزَلَتْ كَامِلَةً بَرَاءَةٌ...))[٥٢].

ولذا صرح غير واحد من علماء العامة بكون السورة مدنية كالزركشي في برهانه[٥٣]، والزمخشري في كشافه[٥٤]، والفخر الرازي في تفسيره الكبير[٥٥]، وابن كثير في تفسيره[٥٦]، وغيرهم.

تطبيق ٢/ سورة الإنسان.

فهي مدنية، ولكن ابن تيمية ادعى كونها مكية ليصرف دلالتها عن أهل البيت عليهم السلام وفضائلهم بقوله في معرض رده على ابن المطهر الحلي رحمه الله: ((.. وَذَكَرَ أَشْيَاءَ مِنَ الْكَذِبِ تَدُلُّ عَلَى جَهْلِ نَاقِلِهَا، مِثْلَ قَوْلِهِ: نَزَلَ فِي حَقِّهِمْ: (هَلْ أَتَى)، فَإِنَّ سُورَةَ: (هَلْ أَتَى) مَكِّيَّةٌ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ، وَعَلِيٌّ إِنَّمَا تَزَوَّجَ فَاطِمَةَ بِالْمَدِينَةِ بَعْدَ الْهِجْرَةِ، وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا إِلَّا بَعْدَ غَزْوَةِ بَدْرٍ، وَوُلِدَ لَهُ الْحَسَنُ فِي السَّنَةِ الثَّالِثَةِ مِنَ الْهِجْرَةِ، وَالْحُسَيْنُ فِي السَّنَةِ الرَّابِعَةِ مِنَ الْهِجْرَةِ بَعْدَ نُزُولِ: (هَلْ أَتَى) بِسِنِينَ كَثِيرَةٍ. فَقَوْلُ الْقَائِلِ: إِنَّهَا نَزَلَتْ فِيهِمْ مِنَ الْكَذِبِ الَّذِي لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ لَهُ عِلْمٌ بِنُزُولِ الْقُرْآنِ وَعِلْمٌ بِأَحْوَالِ هَؤُلَاءِ السَّادَةِ الْأَخْيَارِ))[٥٧].

وقال في مورد آخر: ((وَسُورَةُ "هَلْ أَتَى" مَكِّيَّةٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ التَّفْسِيرِ وَالنَّقْلِ، لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ: إِنَّهَا مَدَنِيَّةٌ. وَهِيَ عَلَى طَرِيقَةِ السُّوَرِ الْمَكِّيَّةِ فِي تَقْرِيرِ أُصُولِ الدِّينِ الْمُشْتَرَكَةِ بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ، كَالْإِيمَانِ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَذِكْرِ الْخَلْقِ وَالْبَعْثِ))[٥٨].

وهذا الكلام لا يخلو من أحد أمرين أما كذب متعمد أو جهل مركب، لأن من تتبع كلمات العلماء وأهل التحقيق يجد خلاف ما نسبه إليهم، فجمهور اهل العلم على أنها مدنية، يقول ابن الجوزي: ((سورة هل أتى: ويقال لها: سورة الدهر وفيها ثلاثة أقوال: أحدها: أنها مدنيّة كلّها، قاله الجمهور منهم، مجاهد وقتادة. والثاني: مكيّة، قاله ابن يسار، ومقاتل، وحكي عن ابن عباس. والثالث: أنّ فيها مكّيّا ومدنيّا. ثم في ذلك قولان: أحدهما: أن المكّيّ منها آية، وهي قوله عزّ وجلّ: وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً وباقيها جميعه مدنيّ، قاله الحسن وعكرمة. والثاني: أنّ أوّلها مدنيّ إلى قوله عزّ وجلّ: [إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ] ومن هذه الآية إلى آخرها مكّيّ، حكاه الماورديّ))[٥٩].

يقول القرطبي: ((سُورَةُ الْإِنْسَانِ وَهِيَ إِحْدَى وَثَلَاثُونَ آيَةً مَكِّيَّةٌ فِي قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمُقَاتِلٍ وَالْكَلْبِيِّ. وَقَالَ الْجُمْهُورُ: مَدَنِيَّةٌ. وَقِيلَ: فِيهَا مَكِّيٌّ، مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَنزِيلًا﴾ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ، وَمَا تَقَدَّمَهُ مَدَنِيٌّ))[٦٠].

يقول الآلوسي: ((وهل أتى وهي مكية عند الجمهور على ما في البحر، وقال مجاهد وقتادة مدنية كلها، وقال الحسن وعكرمة والكلبي مدنية إلا آية واحدة فمكية وهي [ولا تطع منهم آثما أو كفورا]، وقيل مدنية إلّا من قوله تعالى [فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ] إلى آخرها فإنه مكي، وعن ابن عادل حكاية مدنيتها على الإطلاق عن الجمهور وعليه الشيعة))[٦١].

فنسبة ابن تيمية إلى الجمهور القول بمدنيتها كذبة بواح لا تصدر من عدل ومتورع، وسواء قلنا بإن جميعها مدني أم بعضها مدني فإن الآيات الواردة في فضل أهل البيت عليهم السلام من القسم المدني حتى عند القائلين بالتفصيل.

والقول بمكية جميع آياتها ضعيف، لأمور ثلاثة:

الأول: إن نسبة القول بمكيتها إلى بعض الصحابة غير تامة كابن عباس، فقد أخرج ابن ضريس وابن مردويه والبيهقي عن ابن عباس قال: ((نزلت سورة الإنسان بالمدينة))[٦٢].

كما نقل السيوطي عن أبي جعفر النحاس في كتابه الناسخ والمنسوخ قوله: ((حَدَّثَنِي يَمُوتُ بْنُ الْمُزَرِّعِ بسنده عن أَبَا عَمْرِو بْنَ الْعَلَاءِ يَقُولُ: سَأَلْتُ مُجَاهِدًا عَنْ تَلْخِيصِ آيِ الْقُرْآنِ الْمَدَنِيِّ مِنَ الْمَكِّيِّ فَقَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: .. وَالْمُدَّثِّرِ إِلَى آخِرِ الْقُرْآنِ إِلَّا إِذَا زُلْزِلَتِ وإذا جَاءَ نَصْرُ اللهِ وَقُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ وَقُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ وَقُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ فَإِنَّهُنَّ مَدَنِيَّاتٌ...))[٦٣].

يقول السيوطي: ((هَكَذَا أَخْرَجَهُ بِطُولِهِ وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ رِجَالُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَشْهُورِينَ))[٦٤].

الثاني: إن جمهور المفسرين صرحوا بأنها مدنية منهم: السمرقندي في تفسيره[٦٥]، وابن كثير في تفسيره[٦٦]، والزركشي في برهانه[٦٧]، والشيحي المعروف بالخازن في تفسيره[٦٨] والسيوطي في الدر المنثور[٦٩]،

وغيرهم الكثير.

الثالث: إن أسباب نزول الآيات في روايات كثيرة تصرح بنزولها في المدينة في حق أهل البيت عليهم السلام وقد ذكرها كبار المفسرين منهم:

ما أخرجه ابن مردويه عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ قَالَ: ((نزلت هَذِه الْآيَة فِي عَليّ بن أبي طَالب وَفَاطِمَة بنت رَسُول الله صلى الله عليه وآله))[٧٠].

ولهذا تقرأ في المصاحف المطبوعة والمتداولة بين أيدي المسلمين أن سورة الانسان مدنية.

تطبيق ٣/ آية المودة:

قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾[سورة الشورى: ٢٣]، فقد أدعى ابن تيمية كونها مكية بقوله: ((فَإِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ مَكِّيَّةٌ، وَلَمْ يَكُنْ عَلِيٌّ بَعْدُ قد تَزَوَّجَ بِفَاطِمَةَ وَلَا وُلِدَ لَهُ أَوْلَادٌ))[٧١].

وقال في مورد آخر: ((وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَأَنْزَلَ اللهُ فِيهِمْ: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾. فَهَذَا كَذِبٌ ظَاهِرٌ؛ فَإِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ فِي سُورَةِ الشُّورَى، وَسُورَةُ الشُّورَى مَكِّيَّةٌ بِلَا رَيْبٍ نَزَلَتْ قَبْلَ أَنْ يَتَزَوَّجَ عَلِيٌّ بِفَاطِمَةَ رضي الله عنها وَقَبْلَ أَنْ يُولَدَ لَهُ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ؛ فَإِنْ عَلِيًّا إِنَّمَا تَزَوَّجَ فَاطِمَةَ بِالْمَدِينَةِ بَعْدَ الْهِجْرَةِ فِي الْعَامِ الثَّانِي، وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا إِلَّا بَعْدَ غَزْوَةِ بَدْرٍ، وَكَانَتْ بَدْرٌ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ))[٧٢]، وتابعه على ذلك لفيف من تلامذته ومريديه.

والجواب عن هذه الشبهة يرجع إلى أن ابن تيمية قد نظر إلى جزء الحقيقة وهي كون السورة مكية ولم يكملها لوجود استثناء أربع آيات منها آية المودة كما ذهب إلى ذلك جمهور العلماء من المحققين تبعاً لقول ابن عباس، فيقول ابن حيان: ((هَذِهِ السُّورَةُ مَكِّيَّةٌ فِي قَوْلِ الْحَسَنُ وَعَطَاءٌ وَعِكْرِمَةُ وَجَابِرٌ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَكِّيَّةٌ إِلَّا أَرْبَعَ آيَاتٍ مِنْ قَوْلِهِ: قُلْ لَا أَسْئَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبى إِلَى آخِرِ الْأَرْبَعِ آيَاتٍ، فَإِنَّهَا نَزَلَتْ بِالْمَدِينَةِ. وَقَالَ مُقَاتِلٌ: فِيهَا مَدَنِيٌّ))[٧٣]، ويقول القرطبي: ((سُورَةُ الشُّورَى مَكِّيَّةٌ فِي قَوْلِ الْحَسَنِ وَعِكْرِمَةَ وَعَطَاءٍ وَجَابِرٍ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَقَتَادَةُ: إِلَّا أَرْبَعَ آيَاتٍ مِنْهَا أُنْزِلَتْ بِالْمَدِينَةِ: «قُلْ لَا أَسْئَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا

المُوَدَّةَ فِي الْقُرْبى» إلى آخرها))[٧٤]، ويقول الماوردي: ((سورة الشورى مكية في قول الحسن، وعكرمة، وعطاء، وجابر، وقاله ابن عباس، وقتادة، إلا أربع آيات منها نزلت بالمدينة ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ﴾ إلى آخرها))[٧٥]، ويقول الزمخشري: ((مكية [إلا الآيات ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٧] فمدنية))[٧٦].

وتبعاً للقاعدة في تمييز المكي والمدني وهو الاعتماد على المنقولات عن الصحابة فتعد آية المودة ضمن النصوص المدنية اعتماداً على رواية ابن عباس.

ويؤيد ذلك سبب النزول، فإن من تتبع الروايات الدالة على نزولها في أهل البيت عليهم السلام يحصل له القطع أو الإطمئنان بمدنيتها، فقد أخرج ابن المنذر وابن ابي حاتم والطبراني وابن مردويه بسندهم عن ابن عباس انه قال: ((لما نزلت (قل لا أسألكم عليه أجرا إلا المودة في القربى) قالوا: يا رسول الله ومن قرابتك هؤلاء الذين وجبت علينا مودتهم؟. قال: علي و فاطمة وابناهما))[٧٧] ورجحه النحاس[٧٨].

تطبيق ٤/ سورة المعارج:

أجمع الإمامية على نزول صدر سورة المعارج وهي الآيات من قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ۝١ لِّلْكَٰفِرِينَ لَيْسَ لَهُۥ دَافِعٌ ۝٢ مِّنَ ٱللَّهِ ذِى ٱلْمَعَارِجِ﴾ [سورة المعارج: ١ -٣] بعد حادثة الغدير.

وخالفهم في ذلك كثير من العامة، ولذا ذهب ابن تيمية وغيره إلى أن السورة مكية وحادثة الغدير متأخرة عنها بقوله: ((فَإِنَّ هَذِهِ السُّورَةَ (سُورَةَ سَأَلَ سَائِلٌ) مَكِّيَّةٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ، نَزَلَتْ بِمَكَّةَ قَبْلَ الْهِجْرَةِ، فَهَذِهِ نَزَلَتْ قَبْلَ غَدِيرِ خُمٍّ بِعَشْرِ سِنِينَ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، فَكَيْفَ تَكُونُ نَزَلَتْ بَعْدَهُ؟.))[٧٩].

والجواب عن هذه الشبهة يكون بنقاط عدة:

١. إن تحديد المكي والمدني في الغالب يكون ظنياً تبعاً لأخبار آحاد أو آراء المفسرين أو غيرهما، فلو تعارض هذا الظن بمثيله فلا موجب لترجيح أحد هذين الظنين إلا بقرينة حالية أو مقالية، ولذا يمكن أن يرجح القول بمدنيتها لدلالة سياق السورة وطبيعة

الخطاب الواقع فيها ومضامين كلماتها التي تناسب مع أجواء الخطاب المدني.

٢. أن سبب النزول يعد قرينة قوية على تحديد المكي والمدني، وبما أن هناك روايات كثيرة تحدد نزول هذه السورة أو صدرها بعد واقعة الغدير، فإن صدر السورة يعد مدنياً على الأقل، وإن كانت السورة مكية، ولا شبهة في إمكان أن تكون السورة مكية وبعض آياتها مدنية أو بالعكس ولذلك شواهد عديدة.

وقد روى الثعلبي في تفسيره وغيره بسنده عن جعفر بن محمد عن آبائه، فقال: ((لما كان رسول الله ﷺ بغدير خم، نادى بالناس فاجتمعوا، فأخذ بيد عليّ عليه السلام فقال: «من كنت مولاه فعليّ مولاه». فشاع ذلك وطار في البلاد، فبلغ ذلك الحرث بن النعمان القهري فأتى رسول الله ﷺ على ناقة له حتّى أتى الأبطح، فنزل عن ناقته وأناخها وعقلها، ثمّ أتى النبيّ ﷺ وهو في ملأ من أصحابه فقال: يا محمد أمرتنا عن الله أن نشهد أن لا إله إلّا الله وأنّك رسول الله فقبلناه منك، وأمرتنا أن نصلّي خمسا فقبلناه منك، وأمرتنا بالزكاة فقبلنا، وأمرتنا بالحجّ فقبلنا، وأمرتنا أن نصوم شهرا فقبلنا، ثمّ لم ترض بهذا حتّى رفعت بضبعي ابن عمّك ففضلته علينا وقلت: من كنت مولاه فعلي مولاه، فهذا شيء منك أم من الله تعالى؟. فقال: «والّذي لا إله إلّا هو هذا من الله» فولّى الحرث بن النعمان يريد راحلته وهو يقول: اللهمّ إن كان ما يقوله حقا فَأَمْطِرْ عَلَيْنا حِجارَةً مِنَ السَّماءِ، أَوِ ائْتِنا بِعَذابٍ أَلِيمٍ، فما وصل إليها حتّى رماه الله بحجر فسقط على هامته وخرج من دبره فقتله، وأنزل الله سبحانه: سَأَلَ سائِلٌ بِعَذابٍ واقِعٍ لِلْكافِرِينَ لَيْسَ لَهُ دافِعٌ))[٨٠].

٣. إننا لو سلمنا بمكية جميع السورة، ولكن لا نسلم بعدم إمكان تعدد النزول كما في سورة الفاتحة وغيرها، فإن للسورة أو الآية مناسبات متعددة وقد تنزل لمرات متعددة، ولا مانع من حدوث ذلك، ولتكن هذه الآيات من مواردها.

تطبيق ٥/ صلاة الرسول ﷺ:

قد ثبت أن رسول الله ﷺ كان يتعبد في

غار حراء وكان يصلي قبل البعثة وبعدها قبل تشريع الصلاة ونزول سورة الفاتحة وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: ((لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب))[٨١]، فكيف كانت هيئة صلاته وماذا كان يقرأ فيها؟، ولا يفرق إذا قلنا بان نزول سورة الفاتحة كان في مكة أو في المدينة؟. سواء في أول البعثة أم بعد نزول عدد من السور.

والجواب عن هذا يكون على نقاط:

١. إن الصلاة بمعناها اللغوي هي الدعاء، والتضرع إلى الله سبحانه وتعالى، ولا إشكال في أن هذا المعنى حاصل من الرسول ﷺ سواء وجد تشريع الصلاة بهيئتها المعروفة أم لا.

٢. إن تشريع الصلاة كان موجوداً في الشرائع السابقة، وقد أخبر القرآن الكريم عن هذا المعنى في آيات كثيرة منها، قوله تعالى في خطابه لبني اسرائيل: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ ﴾[سورة البقرة: ٨٣]، و قوله تعالى في معرض حديثه عن زكريا عليه السلام: ﴿ فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّى فِى ٱلْمِحْرَابِ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًۢا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [سورة آل عمران: ٣٩]، قوله تعالى في خطابه لمريم عليها السلام: ﴿ يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ [سورة آل عمران: ٤٣]، وقوله تعالى في عيسى عليه السلام: ﴿ وَجَعَلَنِى مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾[سورة مريم: ٣١].

٣. إن الإمامية تعتقد بنبوة الرسول ﷺ منذ ولادته، ولهذا كان مكلفاً كغيره من سائر الأنبياء عليهم السلام، ولا شبهة في إمكان أن يكون تشريع الصلاة قبل اعلان الدعوة من مختصاته، وكما لا إشكال في إمكان تشريع الصلاة من دون فاتحة، إضافة إلى أنه بمقتضى التدرج في التشريع يمكن أن يكون الحكم بشرطية سورة الفاتحة لصحة

الصلاة متأخراً وبالتالي تنتفي الشبهة.

الخاتمـــــة:

وفي ختام هذه الدراسة الموجزة التي يمكن أن تقدم صورة مستوعبة لمفهوم المكي والمدني وما يرتبط به من أبحاث، نستخلص مجموعة من النتائج، أهمها:

الأولى: إن للمكي والمدني تعريفات أربعة أصحها وأكثرها سلامة هو ما يلحظ حيثية (الزمان)، فالمكي ما نزل قبل الهجرة والمدني ما نزل بعدها، ليشمل ما نزل في المدينة وفي غيرها من الأمصار والبلدان.

الثانية: وجد طريقان لمعرفة المكي والمدني هما: السماعي والقياسي، فالأول يعتمد على الأخبار والروايات في الكشف عن تاريخ نزول السورة والآية، بينما الثاني يعتمد على الخصائص والمميزات التي يمتاز بها كل قسم منهما.

الثالثة: تبين أن لعلم المكي والمدني ثمار وآثار في شتى العلوم الإسلامية فلا يستغني عنه الفقيه في عملية الاستنباط الفقهي لدخالته في تحديد تاريخ الناسخ والمنسوخ، كما لا يستغني عنه الأصولي والمفسر في علاج التعارض البدوي بين الآيات الشريفة، إضافة إلى ما يكشفه من جوانب هامة من السيرة النبوية والتاريخ الإسلامي لتشكل لنا صورة مشرقة يمكن أن يقتدي بها الدعاة في الدعوة والتبليغ.

وإذا ما تعرفنا على تاريخ النـــزول القرآني فإنـــه يتبين لنا بطلان دعاوى التحريف والنقص والتبديل.

الرابعـــة: قد أستغل اعداء القرآن من المستشرقين وغيرهم تقسيـــم القرآن الكريم إلى مكي ومدني لزرع الشبهـات والاباطيل في سبيل زعزعت عقيـــدة المسلمين بالقرآن الكريم ومن ثم إثبات بطلان رسالة السماء.

ولكنهم وقعوا في مشاكل بحثيـــة عديدة واخطـــاء ظاهرة في فهم النص الديني وتناقضات واضحة نتيجة لعدم الإحاطـــــة بالتراث الإسلامي وعدم التعرف على الأدوات السليمة في التعامل مع النصوص الدينيـــــة والاعتماد على نصوص موضوعة مكذوبـــة ليؤسسوا لقضايا لا وجود لها.

وهذا غاية ما توصلت إليه فإن كنت قد أصبت فيه فذلك من فضل ربي، وإن كنت أخطأت فذلك مني ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها والحمد لله رب العالمين.

الهوامش:

(١) فما ينطق به من تفسير أو تأويل يمثل مراد الله تعالى حقيقة، فلا ينطق عن الهوى ولا يبين إلا المراد الجدي الواقعي للمولى عز وجل لقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[سورة النحل: ٤٤] وقوله تعالى: ﴿يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[سورة آل عمران: ١٦٤]، ويأتي من بعده أهل البيت عليهم السلام لكونهم ورثة العلم حيث نصبهم الله تعالى هداة للأمة في الكتاب بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[سورة الرعد: ٧] وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وآله بمقتضى الاحاديث المتواترة كحديث الثقلين وحديث النجوم ونحوها.

(٢) الصفار، محمد بن الحسن: بصائر الدرجات: ١٩٨؛ الحراني، الحسن بن علي بن شعبة: تحف العقول عن آل الرسول: ١٩٦.

(٣) الحراني، احمد بن عبد الحليم بن تيمية: منهاج السنة: ٨/ ٤٦ نقله عن أبي حاتم في كتابه الناسخ والمنسوخ.

(٤) ظ: الفيض الكاشاني، محسن: تفسير الصافي: ١/ ٢٥؛ المجلسي، محمد باقر: بحار الأنوار: ٩٠/ ٣ -٤ وكلاهما نقلاً عن تفسير النعماني.

(٥) المفيد، محمد بن محمد بن النعمان: المسائل السروية: ٨٠.

(٦) النجاشي، أبو العباس: رجال النجاشي: ٢٥٨ رقم ٦٧٦.

(٧) المصدر نفسه: ٣٧٥ رقم ١٠٢٢

(٨) الطوسي، محمد بن الحسن: الفهرست: ٢١٢ رقم٦٠٤.

(٩) المصدر نفسه: ١٥٢ رقم ٣٨٠.

(١٠) النجاشي، أبو العباس: رجال النجاشي: ٤٠٠ رقم ١٠٦٧.

(١١) ظ: المقدس الغريفي، زين العابدين (المؤلف): تحريف القرآن عند الإمامية بين الحقائق والأوهام، مجلة أنصار الحجة (عجل الله فرجه)/ العدد٢٤ ـ ٢٥/ ص٥٦.

(١٢) ظ: الزرقاني: محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن: ١/ ١٩٥.

(١٣) ظ: صبحي الصالح: مباحث في علوم القرآن: ١٦٨.

(١٤) مكة أو بكة: ((بيت الله الحرام، أبدلت الميم باء وقيل بكّة، بطن مكّة، وقيل: موضع البيت المسجد ومكة وما وراءه، وقيل: البيت مكة وما ولاه بكة، وقال ابن الكلبي: سمّيت مكة لأنها بين جبلين بمنزلة المكّوك، وقال أبو عبيدة: بكة اسم لبطن مكة، وذلك أنهم كانوا يتباكّون فيه أي يزدحمون، وروي عن مغيرة عن إبراهيم قال: مكة موضع البيت وبكة موضع القرية، وقال عمرو بن العاص: إنما سميت بكة لأنها تبكّ أعناق الجبابرة، وقال يحيى بن أبي أنيسة: بكة موضع البيت ومكة الحرم كله، وقال زيد بن أسلم: بكة الكعبة والمسجد ومكة ذو

طوى، وهو بطن مكة الذي ذكره الله تعالى في القرآن في سورة الفتح، وقيل: بكة لتباكّ الناس بأقدامهم قدّام الكعبة)) الحموي: ياقوت: معجم البلدان: ١/ ٤٧٥.

(١٥) المدينة: وهو اسم غلب على مدينة النبيﷺ... وهي يثرب ((سميت بذلك لأن أول من سكنها عند التفرق يثرب بن قانية... فلما نزلها رسول اللهﷺ سماها طيبة وطابة كراهية للتثريب وسميت مدينة الرسول لنزوله بها..)) الحموي: ياقوت: معجم البلدان: ٥/ ٤٣٠.

(١٦) الزركشي، محمد بن عبد الله: البرهان في علوم القرآن: ١/ ٢٥٢.

(١٧) ظ: المقدس الغريفي، زين العابدين: نظرية التكليف في اصول فقه الإمامية: رسالة قدمت إلى مجلس كلية الفقه لنيل شهادة الماجستير في الشريعة والعلوم الإسلامية.

(١٨) الزركشي، بدر الدين: البرهان في علوم القرآن: ١/ ٢٤٨.

(١٩) نولدكة، تيودور: تاريخ القرآن: ٦٦.

(٢٠) بلاشير، ريجيس: (القرآن نزوله، تدوينه، ترجمته، تأثيره): ٤٥ -٥٨.

(٢١) ظ: الصغير، محمد حسين: تاريخ القرآن/ ٤٦.

(٢٢) معرفة، محمد هادي: التمهيد في علوم القرآن: ١/ ١٥ -١٦.

(٢٣) العلامة الحلي، الحسن بن يوسف: مبادئ الوصول إلى علم الأصول: ٢٣٦.

(٢٤) العلامة الطباطبائي، محمد حسين: الميزان في تفسير القرآن: ١٣/ ٢٣٥.

(٢٥) الشريف الرضي: نهج البلاغة: ٢/ ١٧ رقم الخطبة ١٣٣.

(٢٦) الطوسي، محمد بن الحسن: التبيان في تفسير القرآن: ١٠/ ٣٩٨.

(٢٧) ظ: الطباطبائي، محمد حسين: الميزان في تفسير القرآن: ٢٠/ ٣٩٦.

(٢٨) ظ: القطب الراوندي، سعيد بن عبد الله: قصص الأنبياء: ٣١٩ ـ ٣٢٠ رقم ٣٩٧.

(٢٩) ويقابله القول بأن أول من جمع القرآن هو رسول اللهﷺ في أثناء حياته حيث كتبت السور والآيات على الجلود والعسب (جريد النخل) واللخاف (الاحجار الرقيقة) والرقاع وقطع الأديم ونحوها وحفظت في بيت النبيﷺ، حيث بَيَنَ للصحابة حجم السور ومواقع الآيات فيها.

(٣٠) الطوسي، محمد بن الحسن: الأمالي: ٢/ ١٣٦؛ الطبرسي، احمد: الاحتجاج: ١٣٩.

(٣١) الصفار، محمد بن الحسن: بصائر الدرجات: ١٩٨؛ الحراني، الحسن بن علي بن شعبة: تحف العقول عن آل الرسول: ١٩٦.

(٣٢) المازندراني، ابن شهر آشوب: مناقب آل ابي طالب: ١/ ٥٦.

(٣٣) البخاري، محمد بن اسماعيل: الجامع الصحيح: ٦/ ٢٣٠ فضائل القرآن، برقم ٥٠٠٢.

(٣٤) النيسابوري، مسلم: صحيح مسلم: باب سؤال اليهود النبي برقم ٧٠٥٩.

(٣٥) ابن ضريس، محمد بن أيوب: فضائل القرآن: ٦ بَابٌ فِيمَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ بِمَكَّةَ، وَمَا نَزَلَ بِالْمَدِينَةِ ح١٧.

(٣٦) العلامة الطباطبائي، محمد حسين: الميزان

في تفسير القرآن: ١٣/ ٢٣٥.

(٣٧) العلامة الطباطبائي، محمد حسين: القرآن في الإسلام: ١٣٢، تعريب احمد الحسيني.

(٣٨) ظ: العطار، داوود: موجز علوم القرآن: ١٢٨.

(٣٩) ظ: الماتريدي، أبو منصور: تاويلات أهل السنة: الفصل الثاني: منهج الماتريدي في تفسيره/ ٣١.

(٤٠) ظ: الطوسي، محمد بن الحسن: التبيان: ٧/ ٢٥٥؛ الطبرسي، الفضل بن الحسن: مجمع البيان: ٧/ ١٢٣؛ الطباطبائي، محمد حسين: الميزان: ١٤/ ٣٣٩؛ معرفة، محمد هادي: التمهيد: ١/ ١٧٢.

(٤١) ظ: الطوسي، محمد بن الحسن: التبيان: ٦/ ٢١١.

(٤٢) ظ: الزمخشري، محمود بن عمر: الكشاف: ٢/ ٤٦٨؛ معرفة، محمد هادي: التمهيد في علوم القرآن: ١/ ١٧٩.

(٤٣) ظ: الزرقاني، عبد العظيم: مناهل العرفان في علوم القرآن: ١/ ١٩٩.

(٤٤) الزمخشري، محمود بن عمر: الكشاف: ٤/ ٦٤١؛ الطوسي، محمد بن الحسن: التبيان: ١٠/ ٤٢٤؛ الطبرسي، الفضل بن الحسن: مجمع البيان: ١٠/ ٤٦٦.

(٤٥) الزمخشري، محمود بن عمر: الكشاف: ٤/ ٦١٤؛ الطبرسي، الفضل بن الحسن: مجمع البيان: ١٠/ ٤١٦؛ معرفة، محمد هادي: التمهيد: ١/ ١٨٨.

(٤٦) الطوسي، محمد بن الحسن: التبيان: ١٠/ ٣٨٧؛ الطبرسي، الفضل بن الحسن: مجمع البيان: ١٠/ ٤١١؛ معرفة، محمد هادي: التمهيد: ١/ ١٨٨.

(٤٧) ظ: لمزيد بيان وتوسع: الزرقاني، عبد العظيم: مناهل العرفان في علوم القرآن: ١/ ١٩٩؛ الحكيم، محمد باقر: علوم القرآن: ٨٥ و ٢٢٨؛ معرفة، التمهيد في علوم القرآن: ١/ ١٦٧؛ وغيرها.

(٤٨) ظ: الزمخشري، محمود بن عمر: الكشاف: ٤/ ٣٠٤؛ معرفة، محمد هادي: التمهيد في علوم القرآن: ١/ ١٧٣

(٤٩) الحارث المحاسبي: فهم القرآن: ٣٩٤.

ولمزيد بيان وتوسع: الزرقاني، عبد العظيم: مناهل العرفان في علوم القرآن: ١/ ١٩٩؛ الحكيم، محمد باقر: علوم القرآن: ٨٥ و ٢٢٨؛ معرفة، محمد هادي: التمهيد في علوم القرآن: ١/ ١٦٧؛ وغيرها.

(٥٠) البخاري، محمد بن اسماعيل: الجامع الصحيح: ٦/ ٤١١ -٤١٢ كتاب التفسير باب ٣٥٦ ح١٠٩٩.

(٥١) ظ: المباركفوري، محمد بن عبد الرحمن: تحفة الأحوذي: ٨/ ٣٦.

(٥٢) البخاري، محمد بن اسماعيل: الجامع الصحيح: ٥/ ٢٨٩ كتاب المغازي باب حج ابو بكر بالناس ح٨٠٩.

(٥٣) الزركشي، بدر الدين: البرهان في تفسير القرآن: ١/ ٢٩٠ الآيات المكية في السور المدنية.

(٥٤) الزمخشري، محمود بن عمر: الكشاف عن حقائق التنزيل: ٢/ ١٧١.

(٥٥) الرازي، فخر الدين: مفاتيح الغيب: ١٥/ ١٧٢.

(٥٦) ابن كثير، اسماعيل الدمشقي: تفسير القرآن

العظيم: ٢/ ٥١٩.

(٥٧) الحراني، محمد بن عبد الحليم بن تيمية: منهاج السنة: ٤/ ٢٠ ـ ٢١.

(٥٨) المصدر نفسه: ٤/ ٧٦.

(٥٩) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي: زاد المسير في علم التفسير: ٨/ ١٤١.

(٦٠) القرطبي، محمد بن احمد: الجامع لأحكام القرآن: ١٠/ ٨٧.

(٦١) الألوسي، محمود: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: ١٠/ ١٦٦.

(٦٢) السيوطي، جلال الدين: الدر المنثور في التفسير بالمأثور: ٨/ ٣٦٥.

(٦٣) السيوطي، جلال الدين: الاتقان في علوم القرآن: ١/ ٩ـ١٠.

(٦٤) المصدر نفسه: ١/ ١٠.

(٦٥) السمرقندي، نصر بن محمد: تفسير بحر العلوم: ٣/ ٥٠٣.

(٦٦) ابن كثير، اسماعيل الدمشقي: تفسير القرآن العظيم: ٤/ ٧١٠.

(٦٧) الزركشي، بدر الدين: البرهان في علوم القرآن: ١/ ٢٥١.

(٦٨) الشيحي، أبو الحسن: لباب التأويل في معاني التنزيل: ٤/ ٣٧٦.

(٦٩) السيوطي، جلال الدين: الدر المنثور: ٨/ ٣٦٥.

(٧٠) المصدر نفسه: ٨/ ٣٧١.

(٧١) الحراني، احمد بن عبد الحليم بن تيمية: منهاج السنة: ٤/ ٢٧.

(٧٢) المصدر نفسه: ٤/ ٥٧٥.

(٧٣) الأندلسي، أبو حيان: تفسير البحر المحيط: ٩/ ٣٢٢.

(٧٤) القرطبي، محمد بن احمد: الجامع لأحكام القرآن: ٨/ ٣.

(٧٥) الماوردي، أبو الحسن: النكت والعيون: ٥/ ١٩١.

(٧٦) الزمخشري، محمود بن عمرو: الكشاف: ٤/ ٢٠٨.

(٧٧) احمد بن حنبل: فضائل الصحابة: ٢/ ٦٦٩ رقم١١٤١؛ الطبراني: المعجم الكبير: ١١/ ١٤٤ ح١٢٢٥٩؛ الهيثمي: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: ٩/ ١٦٨ ح١١٣٢٦؛ السيوطي: الدر المنثور: ٧/ ٣٤٨.

(٧٨) النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل: الناسخ والمنسوخ: ٦٥٥.

(٧٩) الحراني، احمد بن عبد الحليم بن تيمية: منهاج السنة: ٧/ ٤٥.

(٨٠) الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم: تفسير الكشف والبيان: ١٠/ ٣٥.

(٨١) الاحسائي، ابن ابي جمهور: عوالي اللآلي: ٣/ ٥٥ باب الصلاة رقم٦٥.

أهم المصادر والمراجع

القرآن الكريم خير ما نبتدئ به.

١. الاحسائي، محمد بن علي بن ابراهيم بن ابي جمهور: عوالي اللآلي، تحقيق مجتبى العراقي، ط١، مطبعة سيد الشهداء، قم -ايران.

٢. احمد بن محمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ): فضائل الصحابة: تحقيق وصي الله محمد عباس، منشورات مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت-لبنان، ١٤٠٣ هـ -١٩٨٣م.

٣. بلاشير، ريجيس: (القرآن نزوله، تدوينه، ترجمته، تأثيره)، ترجمة رضا سعادة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٧٤م.

٤. الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري: الكشف والبيان، تحقيق أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق الأستاذ نظير الساعدي، منشورات دار إحياء التراث العربي، ط١، بيروت-لبنان، ١٤٢٢ هـ -٢٠٠٢.

٥. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت: ٥٩٧هـ): زاد المسير في علم التفسير، تحقيق عبد الرزاق المهدي، منشورات دار الكتاب العربي، ط١، بيروت، ١٤٢٢ هـ.

٦. الحراني، الحسن بن علي بن الحسين بن شعبة (من اعلام القرن الرابع): تحف العقول: تحقيق علي اكبر الغفاري، ط٢، جماعة المدرسين، قم -ايران.

٧. الحراني، محمد بن عبد الحليم بن تيمية: منهاج السنة النبوية: تحقيق محمد رشاد سالم، ط١، ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦ م.

٨. الحكيم، محمد باقر: علوم القرآن: منشورات دار التعارف للمطبوعات، ط٥، بيروت -لبنان، ١٤٣١ هـ- ٢٠١٠ م.

٩. الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي (ت: ٦٢٦هـ): معجم البلدان، منشورات دار صادر، ط٢، بيروت، ١٩٩٥ م.

١٠. الرازي، فخر الدين محمد بن عمر (ت: ٦٠٦ هـ): التفسير الكبير

(مفاتيح الغيب): منشورات دار الكتب العلمية، ط٤، بيروت -لبنان، ١٤٣٤ هـ -٢٠١٣م.

١١. الزرقاني، عبد العظيم: مناهل العرفان في علوم القرآن: منشورات دار الكتب العلمية، ط٤، بيروت- لبنان، ٢٠٠٣ هـ -١٤٢٤ هـ.

١٢. الزركشي، محمد بن عبد الله (ت: ٧٩٤ هـ): البرهان في علوم القرآن، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

١٣. الزمخشري، محمود بن عمر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون التأويل: تحقيق الشربيني شريدة،، منشورات دار الحديث، القاهرة -مصر، ١٤٢٣هـ -٢٠١٢ م.

١٤. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: ٩١١ هـ): الدر المنثور في التفسير بالمأثور: منشورات دار الفكر، بيروت -لبنان.

١٥. الشريف الرضي: نهج البلاغة (خطب أمير المؤمنين عليه السلام)، شرح محمد عبدة.

١٦. الشيحي، أبو الحسن المعروف بالخازن (ت: ٧٤١ هـ): لباب التأويل في معاني التنزيل: تصحيح محمد علي شاهين، منشورات دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤١٥ هـ.

١٧. الصغير، محمد حسين: تاريخ القرآن: منشورات دار المؤرخ العربي، بيروت-لبنان، بلا.

١٨. الصفار، محمد بن الحسن بن فروخ ت (٢٩٠ هـ): بصائر الدرجات، مؤسسة الاعلمي، ط١، ٢٠١٠م.

١٩. ابن ضريس، محمد بن أيوب بن يحيى البجلي الرازي (ت: ٢٩٤هـ): فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما أنزل بالمدينة، تحقيق غزوة بدير، منشورات، دار الفكر، ط١، دمشق- سورية، ١٤٠٨ هـ -١٩٨٧م.

٢٠. الطبرسي، الفضل بن الحسن ت (٥٤٨ هـ): مجمع البيان في تفسير القرآن، ط١، ١٤١٥ هـ، منشورات مؤسسة الأعلمي، بيروت -لبنان.

٢١. الطوسي، محمد بن الحسن ت (٤٦٠ هـ): الامالي، منشورات دار الثقافة،

قم -ايران، ١٤١٤ هـ.
٢٢. الطوسي، محمد بن الحسن ت (٤٦٠هـ): الفهرست، تحقيق جواد القيومي، مؤسسة نشر الفقاهة، ط٢، قم ـ ايران، ١٤٢٢ هـ.
٢٣. العطار، داوود: موجز علوم القرآن، ط١، مطبعة الزهراء -بغداد، ١٣٩٣هـ -١٩٧٣م.
٢٤. العلامة الحلي، الحسن بن يوسف: مبادئ الوصول الى علم الاصول، تحقيق عبد الحسين محمد علي البقال، مطبعة الآداب، ط١، النجف الأشرف -العراق، ١٣٩٠ هـ- ١٩٧٠ م.
٢٥. الماتريدي، أبو منصور محمد بن محمد (ت: ٣٣٣ هـ): تأويلات أهل السنة: تحقيق د. مجدي باسلوم، منشورات دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤٢٦ هـ -٢٠٠٥م.
٢٦. المازندراني، محمد بن علي بن شهر آشوب (ت: ٥٨٨ هـ): مناقب آل ابي طالب: تحقيق لجنة من اساتذة النجف الاشرف، المطبعة الحيدرية، النجف الاشرف -العراق، ١٣٧٦هـ-١٩٥٦م.
٢٧. الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد (ت: ٤٥٠ هـ): النكت والعيون: تحقيق السيد ابن عبد المقصود، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان.
٢٨. المباركفوري، محمد بن عبد الرحمن (ت: ١٣٥٣ هـ): تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، بلا.
٢٩. المحاسبي، الحارث بن اسد (ت: ٢٤٣ هـ): فهم القرآن: تحقيق حسين القوتلي، منشورات دار الكندي، ط٢، بيروت، ١٣٩٨ هـ.
٣٠. معرفة، محمد هادي: التمهيد في علوم القرآن: منشورات مؤسسة التمهيد، ط٣، قم -ايران، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
٣١. المفيد، محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي (ت: ٤١٣ هـ): المسائل السروية: بلا.
٣٢. المقدس الغريفي، زين العابدين

(المؤلف): تحـــريف القرآن عنـد الإمامية بين الحقائق والأوهام، مجلة أنصار الحجـة (عجل الله فرجه)/ العدد٢٤ -٢٥.

٣٣. المقدس الغريفي، زين العـــابدين (المؤلف): نظرية التكليف في اصول فقه الإمامية: رسالة قدمت إلى مجلس كلية الفقه لنيل شهادة الماجستير في الشريعة والعلوم الإسلامية.

٣٤. النجاشي، ابو العباس احمد بن علي بن احمد ت (٤٥٠ هـ): رجال النجاشي، تحقيق موسى الشبيري الزنجـاني، مؤسســة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ط٨، ١٤٢٧ هـ.

٣٥. النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل النحوي (ت: ٣٣٨ هـ): الناسخ والمنسوخ: تحقيق د. محمد عبد السلام محمد، منشورات مكتبة الفلاح، ط١، الكويت، ١٤٠٨ هـ.

٣٦. نولدكه، تيودور: تاريخ القرآن، نقله إلى العربية: جورج تامر، تعديل: فريدريش شفالي، منشورات الجمل، ٢٠٠٨م.

٣٧. النيسابوري، مسلم بن الحجـاج: صحيح مسلم، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض ط٢، ١٤٢١هـ.

٣٨. الهيثمي، علي بن ابي بكر (ت: ٨٠٧ هـ): مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ١٤٠٨ هـ -١٩٨٨م.